

إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية وصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي

The issue of achieving sustainable development during the requirements of the Algerian environmental reality

شايب نبيل، أستاذ مساعد أ ، جامعة يحي فارس المدية

تاريخ الإصدار	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2018/11/25	2018/05/29	2017/12/26

مستخلص

وضعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، من هنا طرحنا إشكالية بحثنا المتمثل إلى أي مدة ساهمت السياسات الجزائرية في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة من خلال الترسنة القانونية والدولية وفيما تكمن أفاقها البيئية ؟

الكلمات المفتاحية: البيئة، الاتصال البيئي، الطاقة، الاقتصاد، التنمية.

تصنيف K32:O13: O18:JEL

ABSTRACT:

IN RECENT YEARS, ALGERIA HAS PUT IN PLACE INSTITUTIONAL, LEGAL, FINANCIAL AND INTERNAL MECHANISMS TO ENSURE THAT THE ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT ARE INTEGRATED INTO THE DECISION-MAKING PROCESS, INCLUDING IN PARTICULAR THE WRITING OF THE STATE OF THE ENVIRONMENT, THE PUBLIC DIRECTORATE OF FINANCIAL

INDEPENDENCE AND PUBLIC AUTHORITY, THE SUPREME COUNCIL FOR ENVIRONMENT AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THE NATIONAL ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL. A NUMBER OF IMPORTANT ACTIONS HAVE BEEN CARRIED OUT WITHIN THE FRAMEWORK OF THE DEVELOPMENT EFFORTS OF RECENT YEARS, WHICH FALL UNDER THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 21, WHICH HAS GIVEN CONSIDERABLE RESULTS IN MANY AREAS, IN PARTICULAR THE FIGHT AGAINST POVERTY, THE CONTROL OF DEMOGRAPHIC SHIFTS, PROTECTION AND PROMOTION OF HEALTH PREVENTION AND THE IMPROVEMENT OF HUMAN SETTLEMENTS AND INTEGRATION INTO ENVIRONMENTAL DECISION-MAKING. FROM HERE, WE HAVE RAISED THE PROBLEM OF OUR RESEARCH OF HOW LONG ALGERIAN POLICIES HAVE CONTRIBUTED TO THE ACHIEVEMENT OF SUSTAINABLE .DEVELOPMENT INDICATORS AND THEIR ENVIRONMENTAL PROSPECTS

KEYWORDS: ENVIRONMENT, ENVIRONMENTAL COMMUNICATION, ENERGY, ECONOMY, DEVELOPMENT

JEL classification: O18.O13. K32

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بهذا البحث في هذه المحاور:

أولاً: الاهتمام الدولي بمصطلح التنمية المستدامة: قبل الحديث عن التنمية المستدامة لابد من توصيف نظري عام للمصطلح من خلال عرض الاهتمام العالمي له وذلك بعرض وجيز لمختلف المبادرات والمحطات لظهور التنمية المستدامة في شكل السياق التاريخي لظهور هذا المصطلح والتي جاءت كما يلي:

1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

1972: نادي روما ينشر تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعاته لسنة 2100، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللاً خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة.....الخ.

1972: انعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظّمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

1992: قمة الأرض في ريودي جانيرو، حيث أصبح واضحاً أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجهاً ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة - أنظمة المياه - الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية (فروحات، 2009-2010).

1994: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس)، يعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (زنط، 2007).

1997: دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض + 5) بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002.

2002: القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا: بالرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة، إلا أنها قد وضعت الأساس، ومهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية السابقة، من خلال النقاط التالية:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة؛
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (ناصر، 2010).

ثانيا - التنمية المستدامة: المفهوم والأهداف والمتطلبات

1 - مفهوم التنمية المستدامة

ونظرا لحدثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كروية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة (عبد الآله الوادعي)

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي (عماري، 2008)

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفت على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد (Tinder، 2004).

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها تركز على النقاط التالية :

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

3 - أهداف التنمية المستدامة

- تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:
- أن التنمية المستدامة عملية واعية - معقدة - طويلة الأمد - شاملة - ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية؛
 - مهما كانت غاية الإنسان، إلا أنه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفه يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة (لطرش، 2008)؛
 - هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛
 - نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

ثالثا: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

1 - أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1 - البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛

- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
 - إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع ؛
 - تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق .
- إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف (مهنيا، 2009).
- أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية ، و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي: (مصطفى، 2001)

- النظام الايكولوجي ؛
- الطاقة ؛
- التنوع البيولوجي ؛
- الإنتاجية البيولوجية ؛
- القدرة على التكيف ؛
- الإعلام والثقافة للجميع ؛
- الصناعة النظيفة.

ب - البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من

أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا، و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي: (فتيحة)

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- تبعية البلدان النامية؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الإنفاق العسكري؛
- التفاوت في المداخيل.

د - البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (عبدالقادر، 2007)، ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي ؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي ؛
- استدامة المؤسسات؛
- نمو و توزيع السكان؛
- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

هـ - البعد التكنولوجي

و يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر؛
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية (محمد، 2010).

رابعا: واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر

1- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد: (يحيوي، 2011)

- مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر؛
- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي؛
- تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملة، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م؛
- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة؛
- تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

خامسا : الإستراتيجية الاتصالية للجزائر في مجال التنمية المستدامة:

14. تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل:

- في مجال التلوث المائي:

ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

- في مجال التلوث الجوي:

اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة 2009م حوالي 40000 سيارة حُوِّلَت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم (فتيحة) .

- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50% من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث، إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:

سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

- في مجال الغابات وحماية السهوب:

تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

- في مجال حماية التراث الثقافي:

يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية 18 ولاية.

- في مجال التربية والتحسيس البيئي:

إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوّن وعي بيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية (فتيحة) .

سادسا : التنمية المستدامة بين حتمية التطوير ورهانات التسيير

تعتبر مهمة حماية البيئة والمحيط من مهام الأفراد ومؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، ولا يتأتى ذلك إلا بتكريس مبادئ التنمية المستدامة، فهي مهمة الكل، والجميع معني بهذه القضية، وهنا يأتي دور المنظمات في التعاون مع باقي الأطراف، كون هذه الأخيرة مسئولة إلى حد كبير عن بعض الآثار الجانبية التي تخلفها العملية الاقتصادية على البيئة (الماء، 2011) .

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

التوصيات :

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية.

إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة من خلال التركيز على مايلي :

- تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد .
- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.
- يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومات أن تترئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.
- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

خاتمة:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية في الجزائر تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال خاصة وان فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تعود إلى ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، هذا وإن كان للحكومة الجزائرية تدخلات جريئة في مجال التنمية المستدامة كتبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى وضع آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار كإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، فإنها تبقى غير منتظمة وغير كافية، وحتى إن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في الماضي فُدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة.. خاصة وان الجزائر اليوم تسعى جاهدة لإيجاد حلول بديلة لتشجيع الاقتصاد خارج المحروقات بفضل تطوير مجال الطاقة البديلة والاعتماد على الاقتصاد الأخضر.

قائمة المراجع :

1. حدة فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009، ص ص: 125، 126.
2. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص: 29.
3. مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص ص: 141، 151.
4. عبد الآله الوداعي، القانون الدولي ودوره في حماية البيئة، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص: 112، 113.
5. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08-07 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص: 4.
6. ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08-07 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص: 4.
7. ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا، 2009، ص: 488.
8. محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، 19-21 شباط القاهرة 2001م.
9. اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع، ص: 338.
10. مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص: 51.

11. كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 ، ص ص 11،12.
12. بربيش السعيد ونعيمة يحيوي، فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011/11/16.15.
13. يحن الشريف و أوضايفية لمياء، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011/11/16.15
14. John Tinder, RemoteSensing and GIS Towards Sustainable Development, <http://www.oicc.org/seminar/papers/51-JTinders/51-JRinderformatted.htm>,24/3/2004.